رأي / تجربة
الـ USAID
في مصر

حقـــاً...
«إنـك لا تجـني مـن الشـوك العـنب»

هبه نعيم/ القاهرة:

«ينعم الآن ملايين من الشعب المصري رجالاً ونساء على اختلاف طبقاتهم وأعمارهم بالمستوى الجديد من الرفاهية الذي تحقق من خلال البرامج المشتركة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبين الشركاء المصريين، لقد عم الخير على الجميع واستفادت كافة القطاعات الاقتصادية والزراعية وقطاع الأعمال والبنية التحتية والسياحة والصحة والتعليم والبيئة من ثمار جهود التعاون بين البلدين». ... تلك كانت كلمات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كما نشرت للعالم بأسره على صفحات شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت».

وهذه العبارات كما تبدو ليست في حاجة إلى مراجعة أو تدقيق، لا سيما عندما نعلم أن هذه الرفاهية، وأن ذلك الخير قد وصل إلى درجة أن تكون نسبة الفقراء في مصر أكثر من ٤٥٪، وأن يكون هناك حوالي ١٣ مليون مصري يشكّلون مجموعة أسر تحصل كل أسرة منهم على ٥٩٤ جنيهًا سنويًا (١٢٧ دولارًا)، ممثلين خط الفقر الأول في مصر، كما أن هناك ١٦ مليون مصري يشكّلون أسراً تحصل كل أسرة منهم على ١٠٩٨ جنيهًا سنويًا (٢٣٦ دولارًا)، وذلك وفقاً إلى ما جاء في تقرير التنمية البشرية المصري ٢٠٠١ (الصادر عن معهد التخطيط القومي). أيضاً كما هو مبين في إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للعام ٢٠٠٢، فإن هناك أكثر من ٥,٦ مليون عاطل في مصر. وهو بالطبع أمر وثيق الصلة بارتفاع نسبة مرض الاكتئاب النفسي بين المصرين، لاسيما بين الطبقات الدنيا، وبخاصة الشباب الذي ازدادت معدلات الانتحار بينهم مؤخراً، وهو ما يشكل أبرز دليل على «الرفاهية» و«الخير» الذي يعيش في كنفه الشعب المصري.

الأهداف الحقيقية وراء المعونة الأمريكية

إعادة خلق النخب على الشاكلة الأمريكية

أما عن الدور الفعلي لبرنامج المعونة الأمريكية، وعن أهداف الولايات المتحدة من المساعدات التي تقدمها عن طريق البرنامج، فيبدو أن الأمر لم يعد في حاجة إلى توضيح كيف أن الولايات المتحدة تسعى إلى تكوين جيل يتولى مسؤولية الإدارة والحكم في مصر، بما يتماشى مع النهج الأمريكي خلال الفترة القادمة. والدليل على هذا هو أن الدفعة التي تم تخريجها من مركز إعداد القادة التابع لوزارة قطاع الأعمال يوم ٦/١٤/ ٢٠٠٣، والتي أعلن رئيس الوزراء أنهم سيتولون مناصب نواب وزراء كل في قطاعه، أشرفت على تدريبهم الولايات المتحدة بحجة المعونة الأمريكية.

كذلك قامت الولايات المتحدة بتمويل المؤتمر الأول للقيادات المصرية الذي عقد في ٢٠٠٣/٦/١٩، وضم هذا المؤتمر قيادات ?القطاعين العام والخاص، واستمر ثلاثة أيام انتهت بإطلاق «مبادرة تدعيم أساليب ??القيادة الفاعلة في مصر»، وشارك فيه السفير الأمريكي «ديفيد وولش»، الذي أكد في كلمته بالحفل الختامي أن مستقبل مصر سوف يعتمد إلى ?حد كبير على نجاحها في إعداد قيادات جيدة لهذا الجيل وللأجيال ??المقبلة في كل المجالات.

وبدا إصرار البرنامج على فرض سياسته جلياً عندما تلقت نقابة الصحافيين المصرية من الدكتورة فايزة أبو النجا خطاباً يتضمن موافقة برنامج المعونة الأمريكية على تخصيص مليون دولار لتدريب ٥٠ صحافيًا بالولايات المتحدة، إلا أن النقابة قابلت العرض بالرفض، وأكدت في ردها على خطاب الوزيرة أنه إذا كانت هيئة المعونة تريد دعم نقابة الصحافيين، فإن النقابة تسعد بقبول المليون دولار بدون قيد أو شرط لزيادة موارد النقابة، وبخاصة أن النقابة بها مراكز تكنولوجية ولديها برامج تدريب صحافي، كما أن أكثر من ٤٥٠٠ صحافي من الممكن أن يستفيدوا من هذا المبلغ الضخم، وليس ٥٠ صحافياً فقط، وكانت المفاجأة عندما قابلت وزارة التعاون الدولي طلب النقابة بالرفض، مؤكدة أن المبلغ مشروط بأن تتولى المعونة تدريب هؤلاء الصحافيين وفق مناهج وقواعد موجودة لديها.

التعليم

لم يكن هذا منفصلاً عن إعلان الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته ضرورة تغيير المناهج التعليمية وفرض الثقافة الأمريكية على شعوب المنطقة منذ الصغر. جاء ذلك عندما أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول ما عرف بـ'المبادرة الأمريكية للديمقراطية في العالم العربي' في خطابه الذي ألقاه في ديسمبر من العام ٢٠٠٢ بواشنطن. والمثير في الأمر أن تلك المبادرة انطلقت بعد عام واحد فقط من أحداث ١١ سبتمبر أي أنها وثيقة الصلة بالقناعة الأمريكية التي تولدت في أعقاب تلك الأحداث عن مسؤولية الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية بسبب ظروفها الاقتصادية والسياسية والثقافية في نمو التيارات السياسية المتطرفة التي أفرزت جماعات عنف مسلحة تهدد الأمن القومي الأمريكي، وهو ما استوجب بدوره مراجعة توجهات وسياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي تحديداً.

من هذا المنطلق وضعت الولايات المتحدة استراتيجياتها الخاصة بإصلاح التعليم في الوطن العربي، وقد بدأت خطوات تنفيذها على أرض الواقع في مصر بإعلان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدء مشروع جديد لتطوير التعليم في مصر أطلق عليه صمشروع المدرسة الذكية، وهو مشروع يعتمد علي استعمال التكنولوجيا بتركيز شديد في المدارس المصرية- حوالي ١٤ مدرسة- بميزانية تقترب من العشرة مليون دولار، بحيث يكون المشروع نموذجاً يمكن تقليده ونقله للمدارس الأخرى. لكن الأمر بالإضافة لكونه صفقة أجهزة تكنولوجية ربحية لشركات أمريكية تستتر وراء الرغبة الطيبة في توفير سبل التكنولوجيا الحديثة في المدارس المصرية - إذ أن زيارة سريعة لموقع الوكالة على الإنترنت تكشف عن أسماء الـ١٤ مدرسة المستهدفة كمرحلة أولى: وهي جميعاً من مدارس الصفوة التي يملك معظم تلاميذها بالفعل أجهزة الكمبيوتر، بل ويجيدون استخدامها - فهو أيضاً يعبر عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض نوع من التحكم في المادة العلمية، ووجود رقابة أمريكية مستمرة على المناهج التعليمية المصرية لضمان عدم إدخال أية مادة تدعو للتطرف أو كراهية الولايات المتحدة، لاسيما أن جزءاًمن المشروع يتضمن تحميل نسخ إليكترونية من المناهج التعليمية يطورها معلمون ? تلقوا التدريب الأمريكي المطلوب - وهو ما يسهل بدوره عملية مراقبة هذه المناهج وعدم التلاعب فيها أو إدخال أي مواد يعتقد أن فيها تطرفاً دينياً من وجهة النظر الأمريكية.

وفي حقيقة الأمر لا يمكننا أن ننكر أن برنامج الوكالة الأمريكية قام، أو على الأقل، أعلن القيام بتمويل إنشاء ٢٠٠ مدرسة بالإضافة إلى تخصيص ٢٧ مليون دولار أمريكي لإنشاء ٨٠٠ فصل دراسي، وتطوير قدرات المدرسين، وتقديم مناهج وأساليب تعليم جديدة، فضلاً عن تدريب ٥٠ ألف مدرس في إطار برنامج وصل تكلفته إلى ٤٥ مليون دولار إلى جانب تدريب أكثر من ١٣.٠٠٠ متخصص مصري في بعض المعاهد الأكاديمية والفنية الأمريكية، علاوة على تدريب أكثر من مليون مصري داخل مصر. لكن تماشياً مع مقولة أن «المتسولين لا يملكون حق الاختيار» يبقى السؤال: هل يمكن بعد كل هذا أن يكون لنا الحق في اختيار مناهجنا أو تربية أبنائنا وفقاً لما يتناسب مع احتياجات الشعب المصري ومصالحه ؟

اللاجدوى الاقتصادية لبرنامج المعونة الأمريكية في مصر

أما عن جدوى برنامج المعونة الذي بدأ العام ١٩٧٦ مع التحول في السياسة الرسمية المصرية، وما أعقبه من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، فيمكن القول إن مصر لم تتلق طوال سنوات برنامج المعونة سوى مبالغ ضئيلة في صورة مساعدات نقدية، بينما استفادت الولايات المتحدة في الفترة نفسها حتى أن مبيعاتها لمصر زادت بمقداره ٤٨ مليار دولار.

في الوقت نفسه لم تزد قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة، طوال سنوات المعونة على ٧,٦ مليار دولار، بينما بلغت الصادرات الأمريكية لمصر أكثر من ٥٥ مليار دولار. وقد ساعد برنامج المعونة على فتح السوق المصرية للسلع الأمريكية التي أصبح لها الأفضلية على الرغم من ارتفاع أسعارها عن مثيلاتها الآسيوية.

وحتى إن كانت مصر قد حققت شيئاً من الفائدة من برنامج المعونة، فإنه يجب التذكير بأن الجزء الأكبر من البرنامج يوجه لدعم الاقتصاد الأمريكي نفسه، ففي كثير من الأحوال يتم ربط المعونة بقيام شركات أمريكية بتنفيذ المشروعات المرتبطة بها حتى لو كانت قدراتها التنافسية أقل، وتم اشتراط تخصيص جانب من أموال برنامج المعونة للخبراء الأمريكيين في المشروعات الجاري تنفيذها. كما أن البرنامج لا يتجه إلى مساعدة الاقتصاد المصري على الدخول في الصناعات التي تساعد على تحقيق قفزة تكنولوجية كبيرة مثل صناعات الرقائق الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

أما عن إجراءات الحصول على التمويل، ووفقاً لما جاء في تقرير قطاع التعاون الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تضع شروطاً تتضمن على سبيل المثال أن يكون التمويل بغرض «استيراد سلع أمريكية»، وأن «تقوم الجهة المستفيدة بطرح مناقصة بين الموردين الأمريكيين» لأنه يجب «أن تكون السلع المستوردة أمريكية المصدر والمنشأ»، وهي بالطبع سلع مرتفعة الثمن مقارنة بنظائرها المستوردة من البلدان الأخرى، الأمر الذي يفيد حصول الولايات المتحدة على حصة من أية زيادة في نصيب مصر من المشتريات الخارجية، وربط المعونات بواردات أمريكية وخبراء أمريكيين ليكون الصافي النهائي الذي تحصل عليه مصر لا يزيد على ثلث إجمالي المعونة.

وكشف تقرير لوزارة التخطيط عن أن حوالي ٤٠٪ من المعونة الأمريكية لمصر طوال السنوات الـ ٢٦ الماضية – ٨,٦ مليار دولار من أصل ٢٥ مليارًا – تذهب لشركات أمريكية في صورة استيراد سلع وخدمات من أمريكا. ومن المعلن أن البرنامج قد خصص ٧,٤ مليار دولار اتجهت إلى خدمات الصحة وتنظيم الأسرة والزراعة والتعليم، وهي أموال انفق معظمها على مرتبات موظفين - معظمهم أمريكيين - وعلى مقار ووسائل انتقال، ومقابل خدمات استشارية وكلها لعناصر أمريكية.

تبقى الآن مجموعة أسئلة ملحة الا وهي:

هل حجم الاستفادة الحقيقة من هذا البرنامج يتناسب مع ما يتحمله أبناء الشعب المصري من تدخلات في شؤونهم وتوجيهاً لعقولهم؟

هل مصر في حاجة حقيقة لتلك المعونة أم أنها مجرد جزء من سياسة الهيمنة الأمريكية؟ وهل نحن ما زلنا قادرين على علاج الأمر وإعادة تنظيم مواردنا بما يمكننا من الاستغناء عن التباهي الأمريكي الدائم بما يمنح للمصريين من خدمات ومساعدات لا سيما أن البرنامج يحرص دائماً عند تعيين أحد المديرين الجدد أو ما شابه أن يصدر بياناً إعلامياً يعد بمثابة كشف حساب وكأن الشعب المصري كان على وشك الفناء لولا تلك المساعدات؟

وأخيراً، هل انتهت مشاكل المجتمع الأمريكي ولم يتبقَ سوى مساعدة شعوبنا حتى تهنأ الإدارة الأمريكية وتنعم براحة البال؟

حقيقة لا يبدو الأمر هكذا، وبخاصة إذا علمنا أن هناك ٥,٣ مليون مشرد في الولايات الأمريكية كما يتوقع جهاز التعبئة الأمريكي زيادة عدد الفقراء ليصلوا إلى ٨,٣٥ مليون مع نهاية العام ٢٠٠٣ فضلاً عن نسبة البطالة التي وصلت إلى ٦,٥٪ وفقاً لإحصائيات مكتب العمل الأمريكي، ناهيك عن نظام التعليم الذي هو بشهادة متخصصيهم يعاني من أزمة حقيقة.

باحثة مصرية تقيم في القاهرة